

Distr.: General
2 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي الأسف البالغ أن أكتب إليكم مرة أخرى في أعقاب مأساة إزهاق أرواح الفلسطينيين نتيجة للقوة العشوائية غير الشرعية التي ما انفكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستخدمها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون أسرى في ظل احتلالها وحصارها غير الشرعيين.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من تصاعد عدوان إسرائيل وتهدداتها، لم يتخذ المجتمع الدولي مع الأسف أي إجراءات ذات جدوى لتفادي إزهاق الأرواح. وعلى الرغم من النداءات المتكررة لحماية الشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، تجد الأسر الفلسطينية نفسها من جديد وهي تبكي قتلاها وتنفق مواردها الشحيحة في إسعاف مئات آخرين من المصابين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي التي أطلقت العنان مجددا لقوتها المميتة ضد المتظاهرين المدنيين المسلمين.

ففي نهاية الأسبوع الماضي، صادفت يوم ٣٠ آذار/مارس حلول الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى واحتفال الشعب الفلسطيني بالسنة الثالثة والأربعين ليوم الأرض. فقد نظم عشرات الآلاف من الفلسطينيين للأسبوع الثاني والخمسين على التوالي مسيرات على طول الحدود الشرقية لغزة، مواصلين نداءاتهم من أجل رفع الحصار اللاإنساني الذي تضربه إسرائيل على غزة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ووضع حد لتجريد شعبنا من ممتلكاته وإعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ونيل الشعب الفلسطيني حريته. وللأسف، فإن نداءاتهم من أجل إنهاء هذا الظلم القاسي تظل صرخة في واد.



على أن إسرائيل التي لم تخضع لأي مساءلة تزداد استقواء وتواصل ترسيخ احتلالها وضرب الحصار على السكان برمتهم من باب العقاب الجماعي، واختيار العنف وسيلةً لقمع مسيرة العودة الكبرى. ومرة أخرى، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الذخيرة الحية ضد المدنيين العزل، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص من بينهم ثلاثة شبان - هم أدهم عمارة (عمره ١٧ عاماً)، وتامر أبو الخير (١٧ عاماً)، وبلال نجار (١٧ عاماً) - ومحمد سعيد (٢٠ عاماً) وإصابة ٣١٦ شخصاً آخرين، من بينهم ٨٦ طفلاً و ٢٩ امرأة و ٣ مسعفين طبيين و ٦ صحفيين. وفي الوقت ذاته بالضفة الغربية، قتلت قوات الاحتلال مسعفاً طبياً آخر، هو ساجد مزهر (١٨ عاماً)، في ٢٧ آذار/مارس، حيث لقي حتفه من جراء إصابته في البطن برصاص القناصة الإسرائيلية بالرغم من أنه يرتدي سترة طبية ساطعة وكان يسعف الجرحى في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم.

وخلافاً لمزاعم إسرائيل المنافية للحقيقة، فإن الأحداث التي وقعت على حدود غزة منذ أن بدأت مسيرة العودة الكبرى في آذار/مارس ٢٠١٨ لا يمكن وصفها لا بكونها "اشتباكات" ولا بكونها "مواجهة" بين الجانبين. بل هي سلسلة من الهجمات الإجرامية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل الذين ينظمون احتجاجاتهم على بعد مئات الأمتار من سياج الأسلاك الشائكة الذي أقامته إسرائيل كواحد من الوسائل العديدة التي نصبته لعزل قطاع غزة وشد الخناق عليه. وعلى مدى العام الماضي، شهدنا في واضحة النهار جنوداً إسرائيليين مسلحين بالأسلحة العسكرية الأشد فتكاً وهم يطلقون النار عشوائياً بأوامر صدرت لهم من أعلى المستويات العسكرية والحكومية الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بل كانوا في حالات عديدة يستهدفون الأطفال عمداً فيقتلونهم ويشوهونهم، وكثيراً ما كان ذلك يحظى بتصفيقات المسؤولين الإسرائيليين المذكورين وإشاداتهم الساخرة.

إن استخدام القوة بهذا الشكل هو انتهاك جسيم للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويجب إدانته بأشد ما يمكن من العبارات. ويجب توجيه رسالة لا لبس فيها إلى السلطة القائمة بالاحتلال بأن المجتمع الدولي سيسألها عن هذه الانتهاكات والجرائم وأنه لن يتسامح مع ذلك الإفلات من العقاب من الآن فصاعداً.

ومن واجبي في هذا الصدد أن أشير مجدداً إلى النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الحوادث التي وقعت في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في سياق مظاهرات مسيرة العودة الكبرى. فقد وجدت اللجنة أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية ضد المتظاهرين كان استخداماً غير قانوني في جميع الحالات، باستثناء حادث واحد وقع في ١٤ أيار/مايو وحادث واحد آخر وقع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأنها أطلقت النار على المتظاهرين في انتهاك لحقهم في الحياة ولبدء التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني. ووجدت اللجنة كذلك أنه في غضون فترة التسعة أشهر هذه، بلغ العدد التقديري لمن أصيبوا من الفلسطينيين ٣١٣ ٢٣ شخصاً، إضافة إلى مقتل ١٨٩ شخصاً، من بينهم ٣٥ طفلاً، و ٣ مسعفين طبيين، وصحفيان، و ٥ أشخاص من ذوي الإعاقة.

ومن المفجع أن أعداد الضحايا ظلت ترتفع مع تمادي إسرائيل في عدوانها منذ بداية السنة حتى الآن، على نحو ما تمت معانيته في أحداث الأيام الأخيرة. وحتى الآن، أصيب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ فلسطيني، من بينهم ٧ ٠٠٠ أصيبوا إصابة بالغة بالذخيرة الحية. علاوة على ذلك، وحسبما أفادت الوكالات التابعة للأمم المتحدة، احتاج ما يقرب من ٢٦ ٠٠٠ طفل إلى المؤازرة بخدمات الصحة العقلية

منذ بدء الاحتجاجات بسبب اتساع نطاق الصدمات النفسية واستشراء الخوف اللذين تسبب فيهما العنف الكاسح والشعور الواسع بانعدام الأمن، مما أدى إلى استفحال الأحوال الإنسانية والأوضاع الاجتماعية والنفسية المتردية أصلاً في قطاع غزة المحاصر.

على أن استمرار إسرائيل في التعامل مع هذه الاحتفالات بما نشهده من قسوة وازدراء ووحشية إنما هو انعكاس للإفلات من العقاب الذي ظلت تُمنّحه وتستغلّه أمداً طويلاً، مما أتاح لها أن تتماذى في خطاياها المزيّف الذي يحدد حقوق الشعب الفلسطيني وتاريخه، بل وإنسانيته. ومن الجلي أن ارتكاب هذه الجرائم الجسيمة والمنهجية، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، سيتواصل في غياب أي عواقب تترتب على هذا السلوك الإجرامي، مما يتسبب في وقوع المزيد من المعاناة والخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين الأبرياء ويزيد من تقليص احتمالات التوصل إلى حل عادل وسلمي.

ولقد حان وقت المساءلة وأن أوانها. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا أمام هذه الجرائم الصارخة. ويجب بوجه خاص أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويعمل على حماية أرواح المدنيين ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار والمساهمة بصورة ملموسة في تحقيق السلام والأمن. ففي غياب أي عمل، لن يتحقق شيء من ذلك وستستمر الحالة في تدهورها متسببة في عواقب كارثية، كما جاء في الإفادة المقلقة التي نقلها إلى مجلس الأمن منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، أثناء الإحاطة التي قدمها له في ٢٦ آذار/مارس.

إننا ندعو إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وننادي بترجمة المواقف المبدئية للمجتمع الدولي وتضامنه مع فلسطين إلى إجراءات جادة فورا. ويوفر كل من الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الأدوات اللازمة لهذا الغرض، بما في ذلك الأدوات التي تضمن المساءلة، وهي أمر أساسي لتحقيق السلام والعدل. ويشمل ذلك أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أهاب بالدول، في جملة أمور، إلى أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وإننا نحث الدول أن تعمل، فرادى وجماعات، على ضمان عدم منح أي اعتراف أو أي دعم للسلطة القائمة بالاحتلال لما تقوم به من أنشطة غير قانونية، وأن تسعى إلى اتخاذ إجراءات محددة للمساءلة على ما ترتكبه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من انتهاكات متواصلة، من بينها جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها بحق الشعب الفلسطيني.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٣ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ (A/ES-10/815-S/2019/261)، هي سجل أساسي للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة
